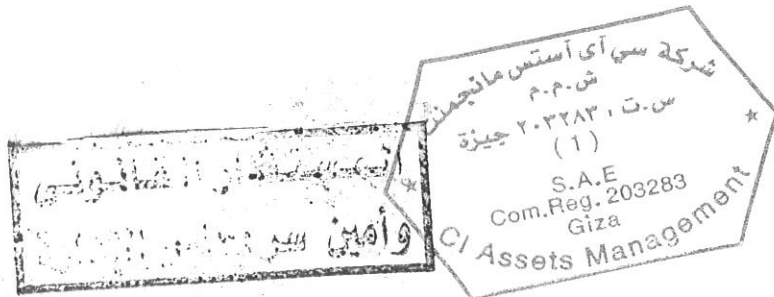
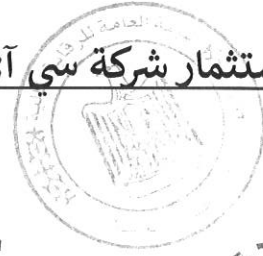


نشرة الإكتتاب العام في وثائق

صندوق استثمار شركة سي آى أستس مانجمنت لادوات الدخل الثابت بالدولار الأمريكي
ذو العائد اليومي التراكمي

"مصر اليومي بالدولار الأمريكي"



صندوق استثمار شركة سي آي أستس مانجمنت النقدي للسيولة بالدولار الأمريكي ذو العائد اليومي التراكمي
"مصر اليومي بالدولار الأمريكي"

محتويات النشرة		
3	تعريفات هامة	البند الأول:
6	مقدمة وأحكام عامة	البند الثاني:
7	تعريف وشكل الصندوق	البند الثالث:
8	مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه	البند الرابع:
9	هدف الصندوق	البند الخامس:
10	السياسة الاستثمارية للصندوق	البند السادس:
11	المخاطر	البند السابع:
14	الافصاح الدوري عن المعلومات	البند الثامن:
15	نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة	البند التاسع:
16	أصول الصندوق وامساك السجلات	البند العاشر:
17	قنوات تسويق ووثائق الصندوق عن طريق الجهات المرخص لها و/أو إلكترونياً	البند الحادي عشر:
17	الجهات المسئولة عن تلقي طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد عن طريق الفروع و/أو إلكترونياً	البند الثاني عشر:
19	مراقب حسابات الصندوق	البند الثالث عشر:
20	الجهة المؤسسة / مدير الإستثمار المرخص له من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الإستثمار بنفسه ولجنة الاشراف	البند الرابع عشر:
27	شركة خدمات الإدارة	البند الخامس عشر:
29	الاكتتاب في الوثائق	البند السادس عشر:
30	أمين الحفظ	البند السابع عشر:
31	جماعة حملة الوثائق	البند الثامن عشر:
32	شراء واسترداد الوثائق	البند التاسع عشر:
33	الاقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد	البند العشرون:
34	التقييم الدوري	البند الحادي والعشرون:
35	أرباح الصندوق والتوزيعات	البند الثاني والعشرون:
36	وسائل تجنب تعارض المصالح	البند الثالث والعشرون:
37	إنقضاء الصندوق والتصفية	البند الرابع والعشرون:
37	الأعباء المالية	البند الخامس والعشرون:
39	الاقتراض بضمان الوثائق	البند السادس والعشرون:
39	اسماء وعناوين مسئولي الاتصال	البند السابع والعشرون:
40	اقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار	البند الثامن والعشرون:
40	إقرار مراقب الحسابات	البند التاسع والعشرون:
40	إقرار المستشار القانوني	البند الثلاثون:

البند الأول: تعريفات هامة

القانون:

قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته.

اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95/1992 وفقاً لآخر تعديلات لها بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وقرار وزير الاستثمار رقم 40 لسنة 2018.

الهيئة:

الهيئة العامة للرقابة المالية.

صندوق الاستثمار:

وعاء استثماري مشترك يهدف الى اعادة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة في نشرة الاكتتاب ويديره مدير استثمار مقابل اتعاب.

صندوق استثمار مفتوح:

هو صندوق استثمار يتيح شراء واسترداد الوثائق بصفه دورية طبقاً لما هو محدد بالبند (19) من هذه النشرة بما يؤدي الى انخفاض او زيادة حجمه مع مراعاة العلاقة بين اموال المستثمرين والمبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وعلى النحو الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 58 لسنة 2018 وتعديلاته، ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة الى قيده في البورصة.

صندوق ادوات الدخل الثابت:

صندوق استثمار يصدر وثائق مقابل استثمار جميع أصوله في استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقات إعادة الشراء وأذون الخزانة وشهادات الادخار البنكية ووثائق صناديق أسواق النقد والدخل الثابت الأخرى بالدولار الأمريكي.

الصندوق:

هو صندوق استثمار شركة سي آى أستس مانجمنت لادوات الدخل الثابت بالدولار الأمريكي ذو العائد اليومي التراكمي "مصر اليومي بالدولار الأمريكي" والمنشأ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

جماعة حملة الوثائق:

الجماعة التي تتكون من حملة وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق.

صافي قيمة الأصول:

القيمة السوقية لاصول الصندوق مخصوماً منها الالتزامات وكافة المصروفات المستحقة عليه والمحتسبة من شركة خدمات الادارة

الجهة المؤسسة للصندوق:

شركة سي آى أستس مانجمنت ش.م.م. والمرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها برقم 241 بتاريخ 1998/9/24.

مدير الاستثمار:

هو الشركة المسؤولة عن ادارة اصول والتزامات الصندوق وهي الجهة المؤسسة (شركة سي آى أستس مانجمنت) - شركة مساهمة مصرية - ومقرها الرئيسي مبني جالاريا 40 امتداد محور 26 يوليو - الشيخ زايد - 6 أكتوبر ومرخص لها من الهيئة برقم 241 بتاريخ 1998/09/24.

إكتتاب عام:



قيمة الوثيقة:

يقصد بها القيمة التي يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم عمل التقييم والتي سيتم الإعلان عنها داخل جميع فروع الجهات متلقية طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد بالإضافة إلى نشرها في صحيفة يومية مصرية واسعة الانتشار وفقاً للمواعيد المحددة بالبند (8) من هذه النشرة.

جهات التسويق:

يتم التسويق لوثائق الصندوق من خلال الجهة المؤسسة للصندوق / مدير الاستثمار والجهات المتلقية للإكتتاب / الشراء والاسترداد.

الجهات متلقية الإكتتابات / طلبات الشراء والاسترداد:

بنك القاهرة، شركة سي آى كابيتال للوساطة في السندات، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية، وفروعهم المنتشرة داخل وخارج جمهورية مصر العربية.

الاكتتاب:

هو التقدم للاستثمار في الصندوق خلال فترة فتح باب الاكتتاب العام الأولى وذلك وفقاً للشروط المحددة بهذه النشرة.

الشراء:

هو شراء المستثمر للوثائق الجديدة المصدرة اثناء عمر الصندوق وذلك بعد غلق باب الاكتتاب العام طبقاً للشروط المحددة بالبند (19) بهذه النشرة.

الاسترداد:

هو حصول المستثمر على كامل قيمة بعض أو جميع الوثائق التي تم الاكتتاب فيها أو المشتراة طبقاً للشروط المحددة بالبند (19) بهذه النشرة.

مدير محفظة الصندوق:

الشخص المسؤول لدى مدير الاستثمار عن إدارة استثمارات الصندوق.

صناديق الاستثمار المرتبطة:

صناديق استثمار يديرها مدير الاستثمار أو أي من الأشخاص المرتبطة به.

شركة خدمات الإدارة:

شركة متخصصة تتولى احتساب صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار وعمليات تسجيل اصدار واسترداد ووثائق استثمار الصندوق بالإضافة الى الاغراض الاخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية والبند (15) من هذه النشرة وهي شركة فندقات لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش.م.م.

الاطراف ذوي العلاقة:

الاطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال: مدير الاستثمار، أمين الحفظ، البنك المودعة لديه أموال الصندوق، شركة خدمات الإدارة، الجهة التي يرخص لها ببيع واسترداد ووثائق الاستثمار، مراقب الحسابات، المستشار الضريبي، المستشار القانوني، أعضاء مجلس الإدارة أو أي من المديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى أي من الأطراف المذكورة أو أي حامل واثائق تتجاوز ملكيته (5%) من صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار.

الأشخاص المرتبطة:

الأشخاص الطبيعيون وأي من أقاربهم حتى الدرجة الثانية، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط والتجمعات المالية المكونة من شخصين أو أكثر التي تكون غالبية أسهمهم أو حصص رأس مال أحدهم مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر أو أن يكون مالكا شخصاً واحداً كما يعد من الاشخاص المرتبطة الاشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص آخر من الاشخاص المشار إليهم.



2025

المصاريف الإدارية:

هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سدادها بموجب مطالبات فعلية مثل مصاريف الاعلان والنشر ومصاريف الجهات الرقابية والجهات السيادية ويتم مراجعتها من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

يوم العمل:

يوم عمل مصر في مصر: هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية، على أن يوافق يوم عمل بكلا من البنوك والبورصة معاً.

يوم عمل مصر في خارج مصر: هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي السبت والأحد.

سجل حملة الوثائق:

سجل لدى شركة خدمات الادارة تدون فيه جميع بيانات حملة الوثائق، وأي حركة شراء أو استرداد تمت على تلك الوثائق، وتكون شركة خدمات الادارة مسئولة عن تعديل السجل حسب ما يطرأ على بياناته من تغيرات.

أمين الحفظ:

هو الجهة المسئولة عن حفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق ويكون أحد البنوك المرخص لها بمزاولة نشاط أمناء الحفظ والخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري – وهو بنك القاهرة.

لجنة الإشراف:

هي اللجنة المعينة من قبل مجلس ادارة الجه المؤسسة للإشراف على الصندوق والتنسيق بين الأطراف ذوي العلاقة. وفقا للاختصاصات المحددة بالبند (11) من هذه النشرة.

العضو المستقل في لجنة الإشراف:

أي شخص طبيعي من غير التنفيذيين ولا المساهمين بالصندوق ولا المرتبطين به أو بأي من مقدمي الخدمات له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن غير كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقب حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه باللجنة وتنحصر علاقته بالصندوق في عضويته باللجنة ولا يتلقى أو يتقاضى منه سوى مقابل تلك العضوية وتزول صفة الاستقلال عنه متى فقد أيًا من الشروط السالف بيانها أو مرت ستة سنوات متصلة على عضويته بلجنة الإشراف على الصندوق ويلتزم الصندوق بإخطار الهيئة خلال (5) أيام عمل من تاريخ انتهاء عضويته أي من أعضاء اللجنة.

البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة

- تم إنشاء صندوق استثمار دخل ثابت بغرض استثمار أمواله بالطريقة الموضحة في السياسة الاستثمارية بالبند (السادس) من هذه النشرة ووفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- تم تشكيل لجنة الإشراف على الصندوق طبقاً للشروط المحددة في اللائحة التنفيذية وتعديلاتها، وكذلك قواعد الاستقلالية والخبرة والكفاءة الصادرة بالقرارات المكملة لها.
- قامت لجنة الإشراف بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين كل من مدير الاستثمار، شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، مراقب الحسابات وتكون مسئولة عن التأكد من تنفيذ التزامات كل منهم على النحو المحدد في هذه النشرة.
- هذه النشرة هي دعوة للإكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهتين المؤسستين ومدير الاستثمار ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسئوليتهم ودون أدنى مسئولية تقع على الهيئة.
- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص الأحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تحضراً لها.

المستشار القانوني
وأمين سر مجلس الإدارة



- الإكتتاب في/ أو شراء وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة وجميع تعديلاتها وإقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي تم الإفصاح عنها في البند (السابع) من هذه النشرة الخاص بالمخاطر.
- تلتزم لجنة الإشراف بتحديث نشرة الإكتتاب كل عام، على أنه في حالة تغيير أي من البنود المذكورة في النشرة، فيجب إتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لإختصاصاتها الواردة بالبند (20) من هذه النشرة الخاص بجماعة حملة الوثائق على أن يتم إعتداد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.
- يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
- في حالة نشوب أي خلاف فيما بين أي من الجهتين المؤسستين ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق من الأطراف المرتبطة يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، إذا لم تفلح الطرق الودية يكون عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أن يكون القانون المطبق القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق

إسم الصندوق:

صندوق استثمار شركة سي آى أستس مانجمنت لادوات الدخل الثابت بالدولار الأمريكي ذو العائد اليومي التراكمي "مصر اليومي بالدولار الأمريكي".

الجهة المؤسسة:

شركة سي آى أستس مانجمنت ش.م.م. والمرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها برقم 241 بتاريخ 1998/9/24.

الشكل القانوني للصندوق:

أحد الأنشطة المرخص بمزاومتها وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن وبموجب موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لشركة سي آى أستس مانجمنت ش.م.م - ترخيص رقم (241) لسنة 1998 بتاريخ 1998/09/24.

نوع الصندوق:

هو صندوق ادوات دخل ثابت مفتوح ذو عائد تراكمي تطرح وثائقه للاكتتاب العام، ويتم فيه الشراء والإسترداد طبقاً للشروط المحددة بالبند (21) من هذه النشرة.

مدة الصندوق:

تبدأ من تاريخ غلق باب الاكتتاب في وثائق الصندوق وحتى تاريخ انقضاء الشركة المؤسسة طبقاً للسجل التجاري للجهة المؤسسة له في تاريخ 2048/06/09 ويجوز تمديدها لمدة أخرى حتى 25 عام من تاريخ الترخيص للصندوق على أن يتم موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

مقر الصندوق:

مبنى جاليريا 40 - إمتداد محور 26 يوليو - الشيخ زايد - 6 أكتوبر

موقع الصندوق الإلكتروني:

https://www.cicapital.com/service_type/



السنة المالية للصندوق:

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

عملة الصندوق:

الدولار الأمريكي، وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول أو الخصوم وإعداد الميزانية والقوائم المالية، وكذا عند الاكتتاب في وثائقه أو إستردادها وعند التصفية.

المستشار القانوني للصندوق:

الأستاذ / محمود احمد أبوبكر - القطاع القانوني بشركة سى آى كابيتال القابضة.

المستشار الضريبي للصندوق:

مكتب / المتحد للمحاسبة والمراجعة - رمضان محمود على داود
العنوان: 64 شارع جامعة الدول العربية - المهندسين - الجيزة.

البند الرابع: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

1- حجم الصندوق المستهدف عند الإكتتاب:

▪ حجم الصندوق المستهدف 1 مليون دولار أمريكي (مليون دولار أمريكي) عند التأسيس مقسمة على (100) مائة ألف وثيقة، القيمة الإسمية للوثيقة (10) دولار أمريكي (عشرة دولار أمريكي) .

▪ قامت الجهة المؤسسة بالاكتتاب في عدد 2,000 وثيقة (ألفان وثيقة) بإجمالي مبلغ 20 ألف دولار أمريكي (عشرون ألف

دولار أمريكي) بما يعادل ٩٩.٩٩٦.٦٦٠.٠٠٠ جنيه مصري وفقا لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي بتاريخ ٢٠٢٥/٠٩/٠٩ وهو (1 دولار = ٤٩.٨٢٥٠ جنيه)، وي طرح باقي الوثائق والبالغ عددها 98 ألف وثيقة للاكتتاب العام بقيمة اجمالية 980 ألف دولار أمريكي.

▪ مع مراعاة الحد الاقصى لحجم الصندوق المشار اليه في المادة (147) من اللائحة التنفيذية، يجوز تلقي اكتتابات حتى 50 مثل المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق.

▪ وفي حالة زيادة طلبات الإكتتاب عن حجم الصندوق المستهدف ستقوم الجهة المؤسسة بزيادة المبلغ المجنب بقيمة 2% من حجم الصندوق بحد أقصى ما يعادل 5 مليون جنيه بما يسمح بتلقي كافة طلبات الإكتتاب المقدمة للصندوق .

2- أحوال زيادة حجم الصندوق:

• يجوز زيادة حجم الصندوق في ضوء طلبات الشراء بالصندوق مع مراعاة تجنيب مبلغ يعادل 2% من حجم الصندوق بحد اقصى ما يعادل خمسة ملايين جنيه.

3- الحد الادنى والأقصى لنسبة ملكية الجهة المؤسسة للصندوق:

▪ تلتزم الجهة المؤسسة بتجنيب مبلغ يعادل (2%) من حجم الصندوق، بحد اقصى خمسة ملايين جنيه يجوز زيادته في حالة رغبة الجهة المؤسسة للصندوق وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 2018/58 والمعدل بالقرار رقم 156 لسنة 2021.

المستشار القانوني
وأمين سر مجلس الإدارة

خير ضرائب
مراجع حسابات
ش.م.م ٨٦٩٧ 8

شركة سى آى أسستس مانجمنت
ش.م.م
س.ت ٢٠٣٢٨٣، جيزة
(1)
S.A.E
Com.Reg. 203283
Giza
CI Assets Management

2025

- يصدر مقابل المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وثائق يتم تجنبها ولا يجوز التصرف فيها الا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة ووفقا للضوابط الصادرة منها على النحو التالي ذكره.

4- ضوابط التصرف في الحد الأدنى من الوثائق المصدرة مقابل المبلغ المجنب:

- يكون لمؤسس الصندوق - المؤسس من الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها - التصرف في الحد الأدنى من وثائق الاستثمار المكتتب فيها مقابل الحد الأدنى للمبلغ المجنب من الجهة/ الجهات المؤسسة لحساب الصندوق شريطة الحصول على موافقة الهيئة المسبقة، ويكون ذلك بنقل ملكية الوثائق محل التعامل للغير ممن تتوافر فيهم ذات شروط المؤسسين المنصوص عليها بالقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن، ووفقا للضوابط التالية:
- لا يجوز لمؤسس صندوق الاستثمار إجراء ذلك التصرف قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن إثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الصندوق، ومع ذلك، يجوز -استثناء من الأحكام المتقدمة - أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الوثائق التي يكتتب فيها مؤسسو الصندوق من بعضهم لبعض - في حالة تعدد المؤسسين -، وفي جميع الأحوال يلتزم الصندوق باتخاذ إجراءات اثبات ملكية الوثائق محل التصرف بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

- يتعين أن يتضمن الاتفاق بين البائع والمشتري قيمة الوثيقة الصادرة عن شركة خدمات الإدارة كسعر استرشادي في تاريخ التعاقد بخلاف قيمة المعاملة المتفق عليها - ان اختلفت -
يحق للجهات المؤسسة استرداد الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح - متى تحققت -

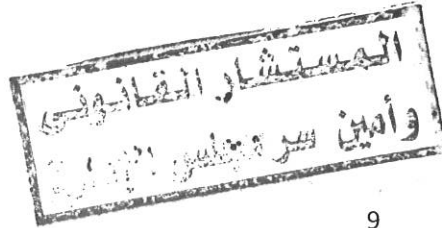
■ حقوق حملة الوثائق:

تمثل كل وثيقة حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق ويشترك حملة الوثائق بما فيهم الجهة المؤسسة للصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كلاً بنسبة ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

البند الخامس: هدف الصندوق

- يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء إداري واستثماري، ويقوم الصندوق بتوزيع استثماراته على أدوات مالية مختلفة قصيرة ومتوسطة الأجل عن طريق الاستثمار في سوق الأوراق المالية ذات العائد الثابت والمصدره بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن هذا الصندوق يعتبر ذو معدل مخاطر منخفض على المدى المتوسط، ويوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمي على الأموال المستثمرة فيه، وبناءً على ما تقدم يسمح الصندوق بالشراء والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار

التي يصدرها.



- ويستثمر الصندوق أمواله في استثمارات سائلة قصيرة ومتوسطة الأجل ذات عائد ثابت مثل السندات السيادية باليورو والدولار الأمريكي (Sovereign Bonds) وأذون خزانة الحكومات الدولارية والودائع البنكية الدولارية وشهادات الإيداع الدولارية وسندات الشركات الدولارية والأوراق المالية الدولارية الأخرى الواردة في البند الخاص بالسياسة الاستثمارية للصندوق.

البند السادس: السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق الهدف المشار اليه بالبند (5) من هذه النشرة وفي سبيل تحقيق ذلك سوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه اموال الصندوق على النحو التالي:

أولاً: ضوابط عامة:

- أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الاكتتاب.
- أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة في نشرة الاكتتاب.
- تقتصر الاستثمارات على الأدوات المالية المصدرة بالدولار الأمريكي بالداخل والخارج وفقاً للضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية في هذا الشأن من بينها الهيئة والبنك المركزي.
- أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
- لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
- يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الايداعات البنكية لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
- الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد بـ (BBB-) وفقاً لقرار مجلس الإدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014 باستثناء أدوات الدين السيادية للحكومة المصرية، ويلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها،

ثانياً: النسب الاستثمارية:

- يتم توظيف استثمارات الصندوق في أدوات الدين الدولارية الصادرة عن الحكومات أو الشركات بما يتوافق مع قانون سوق رأس المال، ويتم توزيع أموال الصندوق مع مراعاة الحدود الموضحة بالنسب التالية:
- أذون خزانة وسندات خزانة حكومية دولارية بحد أقصى 95% من صافي أصول الصندوق.
- صكوك وسندات الشركات الدولارية بحد أقصى 65% من صافي أصول الصندوق.
- أي أدوات مالية دولارية ذات عائد ثابت معتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية بحد أقصى 25% من صافي أصول الصندوق.
- صناديق استثمار دولارية ذات دخل ثابت أو أدوات الدين أو في أسواق النقد بحد أقصى 30% من صافي أصول الصندوق



10



2025 ١٦

- أوعية ادخارية دولارية بالبنوك بحد أقصى 90% من صافي أصول الصندوق.
- يجوز لمدير الاستثمار توجيه أي فوائض سيولة إلى الأوعية الاستثمارية الدولارية التي تتميز بالسيولة ويسهل تحويلها إلى نقدية عند الطلب وذلك لحين إيجاد فرص استثمارية تتناسب والأدوات والنسب المشار إليها، على أن يلتزم مدير الاستثمار بإحاطة الهيئة بذلك الاستخدام ومبرراته.
- ألا يزيد الحد الأقصى لمتوسط استحقاقات استثمارات الصندوق على 3 سنوات.

ثالثاً: الضوابط القانونية:

ضوابط وفقاً لأحكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في أوراق مالية لشركة واحدة عن 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر على 20% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من صافي أصول الصندوق.

البند السابع: المخاطر

تعرف المخاطر المرتبطة بالاستثمار بأنها الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار ويمكن تصنيفها كالآتي:

المخاطر المنتظمة:

وهي المخاطر التي تنتج من طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفه يومية نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات، وأسعار الصرف، هذا وإن كانت هذه المخاطر قد يصعب تجنبها إلا أنه بالمتابعة اليومية النشطة للأوراق المالية وعن طريق قيام مدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لمختلف الأسواق المستثمر فيها وبذله عناية الرجل الحريص، فإن حجم هذه المخاطرة قد يقل بدرجة مقبولة.

المخاطر غير المنتظمة:

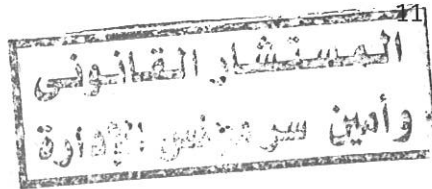
وهي النوعية الناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات مثل حالة إضراب للعاملين في إحدى الشركات أو المصانع، وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أنه بتنوع استثمارات الصندوق الجغرافية وبالمتابعة النشطة لاستثماراته تقلل حجم هذه المخاطر.

مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية بالعملات الأجنبية وذلك عند إعادة تقييمها بالجنيه المصري. وتجدر الإشارة أن مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية التي يقوم بها مدير الاستثمار تقلل من حجم هذه المخاطر حيث يستطيع اتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة للتقليل من حجم هذه المخاطرة.

مخاطر تغير سعر الفائدة:

وهي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء. وتجدر الإشارة أن مدير الاستثمار من ذوي خبرة كبيرة ويتخذ قراراته الاستثمارية بناء على تحليلات أداء الشركات ومختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية للأسواق أو الأوراق المالية المستثمر فيها مما يؤهله لاتخاذ القرارات المناسبة لمتغيرات السوق.



مخاطر المعلومات:

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري أو عدم شفافية السوق، وجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في الأسواق التي تتمتع بدرجة شفافية عالية تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية.

مخاطر العمليات:

وهي مخاطر نتيجة خطأ أثناء تنفيذ أوامر بيع/شراء أو نتيجة عدم نزاهة أحد أطراف عمليات البيع/الشراء أو عدم بذل عناية الرجل الحريص أثناء تنفيذ تلك العمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى في البورصات الناشئة. وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يقوم بدراسة الأسواق المراد الاستثمار فيها قبل الخوض فيها وذلك حرصاً على تفادي تلك الأخطاء.

مخاطر التغيرات السياسية:

وهي المخاطر التي تحدث عن توالي الحكومات في الدول المستثمر فيها مما يؤثر على سياسات تلك الدول الاستثمارية والاقتصادية وبالتالي يؤثر ذلك على أداء أسواق المال.

ويقوم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق في الأسواق الأكثر استقراراً لتقليل هذه المخاطر كما أنه يعتمد على مختلف الدراسات والتوقعات المستقبلية السياسية والاقتصادية في اتخاذ قراراته.

مخاطر تغيير اللوائح والقوانين:

وهي المخاطر الناجمة عن تغيير بعض القوانين واللوائح في الدول المستثمرة فيها وقد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على بعض قطاعات الأوراق المالية مما قد يؤثر على أسعار تلك الأوراق المالية.

ومما يقلل من حجم هذه المخاطرة هو التنوع الاستثماري لمختلف قطاعات الصندوق وقيام مدير الاستثمار بالمراجعة النشطة للمحفظة الاستثمارية في ضوء اعتماده على مختلف الدراسات والتوقعات الاقتصادية والسياسية.

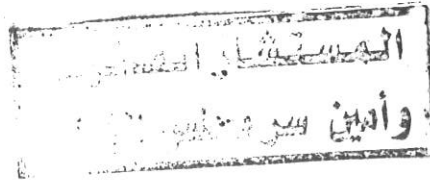
مخاطر التقييم:

وهي المخاطر التي قد تحدث عند تقييم صافي قيمة الوثيقة.

ويقوم مدير الاستثمار بتقييم قيمة الوثيقة يومياً ومطابقتها مع شركة خدمات الإدارة ويتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات الصندوق وهم من المكاتب ذوي الخبرة في مجال المراجعة مما يقلل من حجم هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجية:

وتتمثل في المخاطر المترتبة على شبكة الانترنت والتداول عن بعد (الكترونيا) ومخاطر حماية بيانات المستخدم وبيانات اعتماد تسجيل الدخول الخاصة بحساب العميل وعدم تسريبها، ويتعهد العميل باتخاذ الحيطة وتحمل نتيجة إساءة استعمال الخدمة، ومخاطر حدوث أي عطل يتسبب إلى وقف هذه الخدمة وتقوم الجهة المتلقيّة بالعمل على توفير بنية تكنولوجية مؤمنة وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، وفي حالة التعامل على الوثائق الكترونياً ستم الإفصاح عن أي عطل لحملة الوثائق باعتباره حدث جوهري بالإضافة إلى إتاحة فرصة التعامل بالطرق التقليدية من خلال جهات التلقي.



البند الثامن: الإفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن الأمور المتعلقة بالصندوق وإستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وكذلك ما تضمنته هذه النشرة، وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركة خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

1. صافي قيمة أصول الصندوق.
2. عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الاسترشادية لها (إن وجدت).
3. بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.
4. كما تلتزم بموافقة الهيئة بتقرير أسبوعي يتضمن البيانات المذكورة بعاليه.
5. **الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية والنصف سنوية عن:**
 - إستثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الإستثمار وعن الإستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الإستثمار.
 - حجم إستثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الإيداعية المصرفية بالبنوك ذوي العلاقة.
 - كافة التعاملات على الأدوات الإستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.
 - الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.

ثانياً: يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاحات التالية:

- الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة ولجنة الإشراف على الصندوق وحملة الوثائق في إحدي الصحف المصرية واسعة الانتشار، كما يلتزم بأن يتيح بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الإفصاح عنها.
- يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بالشركة.
- الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.

ثالثاً: يجب على لجنة الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

1. تقارير نصف سنوية عن أداء الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي تعدها شركة خدمات الإدارة، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الإستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.

2025

المستشار القانوني
وأمين سر مجلس الإدارة

شركة سي آي أسستس مانجمنت
ش.م.م
س.ت. ٢٠٣٢٨٣ جيزة
(1)
S.A.E
Com.Reg. 203283
Giza
CI Assets Management

محاسب قانوني
خبير ضرائب
مراجع حسابات
ش.م.م ١٦٩/٢٠٢٠

2. القوائم المالية (التي أعدتها شركة خدمات الإدارة) مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف على الصندوق وتقرير مراقب حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على جماعة حملة الوثائق، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بملاحظاتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على أن تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية. وبشأن القوائم المالية النصف سنوية تلتزم لجنة الإشراف بموافاة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية نصف السنوية خلال 45 يوم على الأكثر من نهاية الفترة.

رابعاً: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

■ الإعلان يومياً داخل الجهات متلقية طلبات الشراء والإسترداد على أساس إقفال آخر يوم تقييم، بالإضافة إلى إمكانية الإستعلام من خلال الخط الساخن 16440.

■ النشر اول يوم عمل رسمي كل أسبوع بأحد الصحف الرسمية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.

أو على الموقع الإلكتروني للصندوق:

https://www.cicapital.com/service_type/

خامساً: نشر القوائم المالية السنوية والنصف سنوية:

■ تلتزم الجهة المؤسسة بنشر كامل القوائم المالية السنوية والنصف سنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية.

■ تلتزم الجهة المؤسسة بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية.

سادساً: المراقب الداخلي:

موافاة الهيئة ببيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

1- مدى إلتزام مدير الإستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفرع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

2- اقرار بمدى إلتزام مدير الإستثمار بالسياسة الإستثمارية للصندوق، مع بيان مخالفة القيود الإستثمارية للصندوق إذا لم يقر مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.

3- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراء المتخذ بشأنها.

البند التاسع: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

هذا الصندوق يتيح للمصريين والأجانب من جمهور الاكتتاب العام سواء كانوا أشخاصاً طبيعية أو معنوية (بالاكتتاب في /الشراء) لوثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة، على أن يكون هؤلاء المستثمرين راغبين في إدارة النقدية الخاصة بهم في صندوق ذو عائد تراكمي يتماشى مع طبيعة الصندوق حيث إنه منخفض المخاطر



على المدى المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن المستثمر يجب أن يضع في اعتباره المخاطر السابق الإشارة إليها وإدراك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر التي تحيط بالاستثمار ومن ثم بناء قراره باستثمار أمواله في هذا الصندوق بناءً على ذلك.

يناسب هذا النوع من الاستثمار:

- المستثمر الراغب في تقبل درجة مخاطر منخفضة على المدى المتوسط مقابل عائد يتناسب وهذه الدرجة من المخاطر على المدى المتوسط والطويل الأجل في ظل قيام مدير الاستثمار بالقيام بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق.
- المستثمر الراغب في استثمارات تتميز بالسيولة.
- المستثمر الراغب في تحقيق عائد مقبول على استثمارات على المدى المتوسط وطويل الأجل عند درجة مخاطر منخفضة على المدى المتوسط.

البند العاشر: أصول الصندوق وإمساك السجلات

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة: تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مستقلة ومفصلة عن أموال الجهة المؤسسة، وتنفرد لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.

حدود حقوق حامل الوثيقة وورثته ودائنيه على أصول الصندوق: طبقاً للمادة (152) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص، أو تجنب، أو فرز، أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق اختصاص عليها ويقتصر حقهم على استرداد هذه الوثائق طبقاً لشروط الاسترداد الواردة بالنشرة.

إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

- تلتزم الجهات متلقيّة الإكتتاب / الشراء والاسترداد بإمساك سجلات إلكترونية يثبت فيها عمليات الإكتتاب / الشراء والاسترداد لوثائق الصناديق، بما لا يخل بدور شركة خدمات الإدارة في إمساك وإدارة سجل حملة الوثائق.
- تلتزم الجهات متلقيّة الإكتتاب / الشراء والاسترداد بموافقة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الآلي بالبيانات الخاصة بالمكتتبين والمشتريين ومستردّي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية.
- تلتزم الجهات متلقيّة طلبات الشراء والاسترداد بموافقة مدير الاستثمار بمجموع طلبات الشراء والاسترداد.
- تلتزم الجهات متلقيّة طلبات الإكتتاب / الشراء والاسترداد بموافقة شركة خدمات الإدارة بعمليات الشراء والاسترداد لكل حامل وثيقة في حينه.

- تلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- يحتفظ مدير الاستثمار بالدفاتر المحاسبية المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها الى الفحص من قبل مراقب حسابات الصندوق في نهاية كل فترة مالية ربع سنوية.
- للهيئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.

البند الحادي عشر: قنوات تسويق وثائق الصندوق عن طريق الجهات المرخص لها و/أو إلكترونياً

يعتمد الصندوق في تسويق وثائق استثمار الصندوق على الجهات التالية:

- شركة سي آي أستس مانجمنت ش.م.م وشركة سي آي كابيتال للوساطة في السندات ش.م.م بالتعاون مع أى شركة أخرى تابعة أو شقيقة على ان يتم الرجوع للهيئة والحصول على موافقتها المسبقة.
- يجوز للصندوق وللجهات متلقي طلبات الاكتتاب عقد اتفاقات (عقود تسويقية) مع اي من الجهات المرخص لها باللائحة المنصوص عليها باللائحة التنفيذية على أن يكون الهدف من هذه الاتفاقات تسويق وثائق الصندوق والاستثمار في وثائقه مقابل ما لا يتجاوز أتعاب الترويج المذكورة في بند الأعباء المالية، على ان يتم الرجوع للهيئة والحصول على موافقتها المسبقة
- كما يجوز عقد اتفاقيات مع اي من الجهات المسئولة عن تسهيل استكمال واستيفاء طلبات الشراء واسترداد وثائق استثمار الصندوق "مقدمي الخدمات" لتيسير عملها والتي تعمل تحت مسئوليتها الكاملة واشرفها على أن يجب الالتزام باحاطة لجنة الاشراف على الصندوق بهذه الجهات وبما لا يخل بكافة الالتزامات التي يتعين على جهات تلقي طلبات الاكتتاب والشراء والاسترداد الالتزام بها ومن أهمها اتمام إجراءات التحقق من العميل (KYC)، على ان يتم الرجوع للهيئة والحصول على موافقتها المسبقة.
- وفي جميع الأحوال يتم الالتزام بضوابط التسويق والترويج المشار اليها باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والضوابط التي تصدر عن الهيئة في هذا الشأن.

البند الثاني عشر: الجهات المسئولة عن تلقي طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد عن طريق الفروع و/أو إلكترونياً

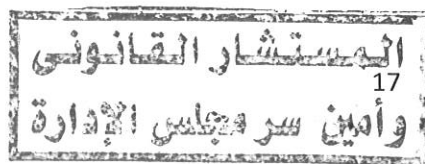
الجهات متلقي طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد:

٤٦٦٦ ■ أولاً / البنوك:

1. بنك القاهرة وفروعه المنتشرة في داخل جمهورية مصر العربية.

ثانياً / شركات السمسرة المرخص لها من الهيئة:

- 1- شركة سي آي كابيتال للوساطة في السندات.
- 2- شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية.



2025

■ **مستندات مطلوب من العميل إستيفائها:**

- عقد تلقى وتنفيذ عمليات تلقى الإكتتاب والشراء والإسترداد في وثائق إستثمار الصندوق وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض من قبل الهيئة.
- نماذج طلبات إكتتاب في وثائق إستثمار الصندوق.
- نموذج "أعرف عميلك".
- بطاقة اثبات الشخصية سارية.
- نموذج قانون الامتثال الضريبي الأمريكي **FATCA Form** بالنسبة للمستثمرين المخاطبين به.
- **آلية تنفيذ عمليات الإكتتاب/ الشراء:**

تلتزم الجهات متلقية طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد بكافة الإجراءات والضوابط المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (33) لسنة 2018 بشأن تلقي الاكتتاب وقرار رئيس الهيئة رقم (1619) لسنة 2019 بشأن الشراء والاسترداد وتعديلاتهما والكتاب الدوري للهيئة العامة للرقابة المالية رقم (13) لسنة 2020 بشأن السماح بتلقي الاكتتاب والشراء والاسترداد إلكترونياً في وثائق صناديق الاستثمار وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ويلتزم الصندوق بالتعاقد مع الجهات الحاصلة على التراخيص والموافقات اللازمة من الهيئة في هذا الشأن

- يشترط الحصول على موافقة الهيئة المسبقة في حالة تفعيل خاصية التعامل الإلكتروني على ان يقتصر التعامل على الجهات الحاصلة على الموافقات اللازمة من الهيئة في هذا الشأن وفقاً لتوافر الحد الأدنى من متطلبات البنية التكنولوجية في هذا الشأن وسيتم الإفصاح لحملة الوثائق عن ذلك في حينه.
- يتم ذلك على النحو التالي:

- 1) يتم فتح حساب مستقل منفصلاً عن أموال الجهات متلقية طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد مخصص للغرض محل التعاقد على ان يتم تحويل حصيلة الأموال إلى حساب الصندوق فور غلق باب الاكتتاب، أو طبقاً للمواعيد المقررة بالبند (21) من هذه النشرة.
- 2) تلتزم الجهات متلقية طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد بالمراجعة والتأكد من أن جميع البيانات مستوفاة وموقعه من قبل العميل بأية وسيلة ولا تخالف المتطلبات القانونية وبخاصة ما يتعلق بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 3) تتولى الجهات متلقية طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد إرسال تأكيد لاستيفاء جميع المستندات المطلوبة إلى العميل عن طريق وسائل الإتصال المتفق عليها بينهما.
- 4) يتم تسليم كل مكتب/ مستثمر مستخرج رسمي إلكتروني لشهادة الاكتتاب/ الشراء في وثائق إستثمار الصندوق مختوم من الشركة، وذلك بموجب قسيمة إيداع، على أن يتضمن هذا المستخرج الإلكتروني البيانات المنصوص عليها قانوناً.

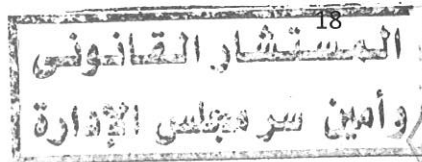
■ **في حالة الإكتتاب:**

فور غلق باب الاكتتاب تلتزم الجهات متلقية طلبات الاكتتاب بما يلي:

- يتم موافاة شركة خدمات الإدارة من خلال الربط الآلي بحصيلة الإكتتاب متضمنه عدد الوثائق وبيانات مالكيها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للأشخاص الاعتبارية.
- كما يتم موافاة مدير الاستثمار يومياً بحجم الأموال المحصلة مقابل الإكتتاب في الوثائق
- في حالة عدم نجاح الإكتتاب تلتزم الجهة متلقية الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتابات للمكاتبين
- **في حالة الشراء:**

- يتم تنفيذ طلبات شراء وثائق الإستثمار وفقاً للمواعيد المحددة بالبند (21) من هذه النشرة، على ان يتم إيداع مبالغ الشراء في الحساب البنكي المخصص لهذا الغرض.
- يتم إخطار العميل بتنفيذ العملية خلال يوم العمل التالي لتنفيذها بحد أقصى.

2025



- يتم موافاة مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة يومياً من خلال الربط الآلي بكافة بيانات عمليات الشراء.
- آلية تنفيذ عمليات الاسترداد:

- تلتزم الجهات المتعاقد معها بكافة الإجراءات والضوابط المحددة بقرار رئيس الهيئة رقم (1619) لسنة 2019 بشأن الشراء والاسترداد، على أن يتم ذلك على النحو التالي:
- 1. يتم تنفيذ طلبات الاسترداد بموجب أوامر صادرة عن المستثمرين/ حملة الوثائق، ولا يجوز قبول أي أوامر على بياض، على أن تتضمن الأوامر البيانات التالية:
- إسم مصدر الأمر (المستثمر/ حامل الوثيقة أو وكيله وسند التوكيل).
- تاريخ وساعة وكيفية ورود الأمر إلى الشركة.
- موعد الشراء أو الاسترداد المستهدف التنفيذ عليه بما يتفق والضوابط المحددة بنشرة الاكتتاب.
- إسم الصندوق محل التعامل عليه.
- عدد الوثائق محل التعامل و/ أو مبلغ الشراء والاسترداد.
- 2. لا يجوز تلقي الأوامر هاتفياً إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من العميل، على أن تلتزم الشركة بالتحقق من شخصية العميل، وبالضوابط الصادرة عن الهيئة بشأن التسجيل الهاتفي على أن يتضمن التسجيل كافة البيانات الواجب توافرها في أوامر الشراء والاسترداد المشار إليها عالياً.
- 3. يتم إرسال أوامر الاسترداد القائمة عن طريق وسيلة الربط الآلي بين الجهات متلقيّة طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد وبين شركة خدمات الإدارة بمراجعة عدد الوثائق المراد استردادها ومواعيد الاسترداد المحددة بكل أمر يتناسب مع المواعيد المحددة بهذه النشرة.
- 4. يتم التحقق من ملكية العميل للوثائق من خلال سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة وأهليته للتصرف فيها.
- 5. يتم تحويل مبالغ الاسترداد المستحقة للعميل إلى حسابه الشخصي لدى الجهات متلقيّة طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد طبقاً لشروط الاسترداد المحددة بالبند (21) من هذه النشرة.
- 6. يلتزم مدير الاستثمار بتوفير السيولة اللازمة للوفاء بطلبات الاسترداد بما يتناسب والمواعيد المقررة بالبند المشار اليه بهذه النشرة.
- 7. يتم إخطار العميل بتنفيذ عملية الاسترداد خلال اليوم التالي لتنفيذها بحد أقصى.
- 8. يتم موافاة مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة يومياً من خلال الربط الآلي بكافة بيانات عمليات الاسترداد.

البند الثالث عشر: مراقب حسابات الصندوق

طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 172 لسنة 2020، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب حسابات أو أكثر من بين المراجعين المقيدون في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكون مستقلاً عن كل من مدير الإستثمار وأي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، وبناءً عليه فقد تم التعاقد لمراجعة حسابات الصندوق مع:

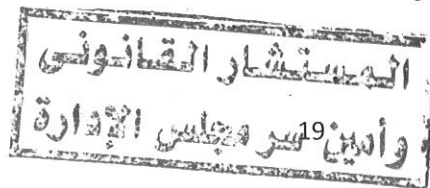
٦١٦ السيد الأستاذ / عبده مصطفى شهدي

مكتب: شهدي محاسبون قانونيون واستشاريون

مسجل بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية - تحت رقم (386)

العنوان: مبني 5 - مساكن شيراتون - شارع البستان

التليفون: 0222698412



- تم تعيينه مراقباً لحسابات صندوق بساطة النقدي - صندوق تحت التأسيس.
- ويقر كل من مراقب الحسابات وكذا لجنة الاشراف على الصندوق المسئولة عن تعيينه باستيفائه لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار اليها بالاحكام المنظمة لهذا الشأن باللائحة التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة.

التزامات مراقب الحسابات:

1. يلتزم مراقب الحسابات بأداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية
 2. مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية مرفقا بها تقريراً عن نتيجة مراجعته ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجراؤها، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
 3. إجراء فحص دوري محدود كل ستة أشهر للقوائم المالية للصندوق والتقارير نصف السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة
 4. لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات، والإيضاحات، وتحقيق الموجودات، والتزامات.
- البند الرابع عشر: الجهة المؤسسة / مدير الإستثمار المرخص له من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الإستثمار بنفسه ولجنة الاشراف

الاسم:

شركة سي آى أستس مانجمنت.

الشكل القانوني:

ش.م.م خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

الترخيص من الهيئة:

رقم (241) بتاريخ 1998/9/24 ومرخص لها أن تبشر بنفسها نشاط صناديق الإستثمار بموجب قرار رئيس الهيئة رقم 1934 بتاريخ 2021/11/21.

التأشير بالسجل التجاري:

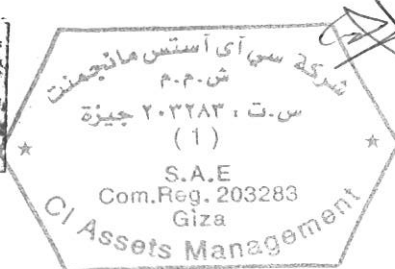
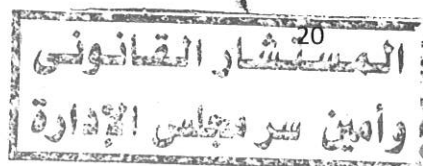
رقم (203283) بتاريخ 2010/6/2.

عنوان الشركة:

مبنى جاليريا 40 - إمتداد محور 26 يوليو - الشيخ زايد - 6 أكتوبر.

أعضاء مجلس الإدارة:

الأستاذ / عبد الحميد عامر	رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي
الأستاذ / عمرو أبو العنين	عضو مجلس الإدارة المنتدب - تنفيذي
الأستاذ / جلال عيسوى	عضو مجلس الإدارة مستقل
الأستاذة/ نهى محمد علي حافظ	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
الأستاذة/ سلمى أحمد محمد جمال الدين الباز	عضو مجلس إدارة مستقل
الأستاذ/ محسن محمد حسان	عضو مجلس إدارة مستقل



2025

هيكل المساهمين:

شركة سي أي كابيتال القابضة	99.53%
فاير وال هوبس إنفستمنت ليميتد	0.039%
آخرون	0.08%

مع الإشارة إلى أن شركة سي أي كابيتال القابضة مقيدة ببورصة الأوراق المالية وكافة الإفصاحات التي تخصها متاحة على شاشات البورصة

السلطات المختصة باعتبار مدير الاستثمار هو الجهة المؤسسة للصندوق:

قام مجلس إدارة شركة "سي أي استس مانجمنت" بتعيين لجنة إشراف على أعمال الصندوق تتوافر في أعضائها الشروط والضوابط والخبرات الواردة باللائحة التنفيذية وقرارات الهيئة الصادرة في هذا الشأن وتكون للجنة صلاحيات واختصاصات مجلس إدارة الصندوق المنشأ في شكل شركة كما تختص جماعة حملة الوثائق بالإختصاصات المقررة للجمعية العامة للصندوق وفقاً لأحكام المادة (162) من اللائحة التنفيذية. ومن أهمها التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقبي حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الشركة وتشكيل مجلس إدارتها، وكذا التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته،

لجنة الإشراف على الصندوق:

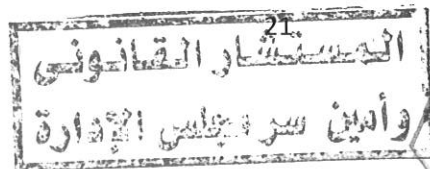
الأستاذ / عمرو أبو العنين	رئيس اللجنة – تنفيذي
الأستاذ / محمد أبو الغيط	عضو لجنة – مستقل
الأستاذ / محمد مصطفى جاد	عضو لجنة – مستقل
الأستاذة / هند عطا الله	عضو لجنة – غير تنفيذي
الأستاذة / ميان الشيخ	عضو لجنة – مستقل

وبذلك يقر كافة أعضاء لجنة الإشراف ومجلس إدارة الجهة المؤسسة بتوافر شروط الاستقلالية في (الأعضاء المستقلين) وكذا قواعد الخبرة والكفاءة المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 125 / 2015 وفقاً لآخر تعديل.

مع الأخذ في الاعتبار عدم مشاركة أي عضو تنفيذي أو مرتبط بمدير الاستثمار في التصويت على أي قرارات تخص مدير الاستثمار أو موضوعات يشوبها تعارض مصالح.

٦- وتقوم هذه اللجنة بالمهام التالية:

1. تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئوليته وعزله على أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لهذه النشرة وأحكام اللائحة التنفيذية.
2. تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
3. تعيين أمين الحفظ.
4. تعيين كلاً من المستشار القانوني والمستشار الضريبي للصندوق.
5. الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.



2025

6. الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
7. التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
8. تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
9. متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والاجتماع به أربع مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
10. الإلتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.
11. التأكد من التزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
12. الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها شركة خدمات الإدارة تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة للصندوق مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات.
13. اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (159) من اللائحة التنفيذية.
14. وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.
- 15- يجب على لجنة الاشراف عند متابعة أعمال مدير الإستثمار مراعاة ألا يتحمل حملة الوثائق أي أعباء مالية نتيجة تجاوزات معتمدة - وخاصة للضوابط الإستثمارية - ويتعين الإفصاح عن ذلك ضمن تقارير لجنة الإشراف المعدة عن نشاط الصندوق على أن يتضمن الإفصاح المعالجة المحاسبية التي تم إتباعها لهذه التسوية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، على أن يتضمن تقرير مراقب حسابات الصندوق الإشارة إلى أية تحفظات تخص المعالجة المحاسبية المتبعة لهذه التسوية - إذا لزم الأمر.

➤ وفي جميع الأحوال يكون على لجنة الإشراف بذل عناية الرجل الحريص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.

الإفصاح عن مدى استقلالية مدير الإستثمار عن الصندوق:

مدير الإستثمار هو الجهة المؤسسة للصندوق وفي ضوء ذلك يتعهد مدير الإستثمار بالعمل المستمر على منع تعارض المصالح وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالبند (27) من هذه النشرة الخاص بوسائل تجنب تعارض المصالح.

المدير التنفيذي:

الأستاذ / طارق شاهين - رئيس قطاع الإستثمار.

مدير محفظة الصندوق:

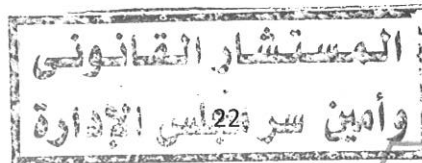
الأستاذ / نير عز الدين - مدير استثمارات أدوات النقد والدخل الثابت.

تاريخ العقد المحرر مع مدير الإستثمار:

تاريخ العقد 2024/11/04 وتطبق بنوده إعتباراً من تاريخ الترخيص للصندوق من الهيئة.

البيات إتخاذ قرار الإستثمار:

يتبع مدير الإستثمار استراتيجية منظمة وممنهجة في ادارة الأصول تركز على توليه المسؤولية الكاملة لكافة جوانب المحفظة المالية للصندوق أخذاً في الاعتبار الأهداف الإستثمارية للصندوق والسياسة الإستثمارية المعتمدة في هذه النشرة، حيث يقوم منهج الإستثمار الخاص بالصندوق على استخدام مزيد من التحليل الجزئي التصاعدي والتحليل الكلي التنازلي للوصول للشكل النهائي لمكونات محفظة الصندوق وبما يحقق أيضاً سيولة الأصول المستثمرة وبما يتوافق مع القرارات الإستثمارية المتخذة من خلال لجنة الإستثمار لديه.



2025

تقوم شركة سي آي أستس مانجمنت بإدارة عدد من الصناديق الأخرى بيانها كالتالي:

1. البنك التجاري الدولي - عدد 6 صناديق.
2. بنك مصر - عدد 8 صناديق.
3. بنك القاهرة - عدد 1 صناديق.
4. بنك الاستثمار العربي - عدد 1 صندوق.
5. المصرف المتحد - عدد 1 صندوق.
6. البنك الزراعي المصري وبنك القاهرة - عدد 1 صندوق.
7. بنك قناة السويس - عدد 1 صندوق.
8. شركة مصر لتأمينات الحياة - عدد 1 صندوق.
9. شركة ثروة لتأمينات الحياة - عدد 1 صندوق.
10. شركة أليانز لتأمينات الحياة - عدد 1 صندوق.
11. الشركة القابضة للطيران المدني - عدد 1 صندوق.
12. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية ومصرف أبو ظبي الاسلامي - عدد 1 صندوق.

كما أن شركة سي آي أستس مانجمنت هي جهة مؤسسة ومدير استثمار لكلاً من:

1. صندوق استثمار فوري وسي آي كابيتال النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي - بالتعاون مع شركة فوري.
2. صندوق استثمار شركة سي آي أستس مانجمنت للدخل الثابت ذو التوزيعات الشهرية.
3. صندوق استثمار شركة سي آي أستس مانجمنت النقدي ذو العائد اليومي التراكمي "مصر اليومي".
4. صندوق استثمار شركة سي آي أستس مانجمنت للأسهم ذو العائد التراكمي "مصر اكويتي".
5. صندوق استثمار شركة سي آي أستس مانجمنت للاستثمار في مؤشر الشريعة EGX33 ذو العائد التراكمي "مصر مؤشر شريعة إكويتي".
6. صندوق استثمار منثم للدخل الثابت بالدولار الامريكي ذو العائد التراكمي.
7. صندوق استثمار شركة سي آي أستس مانجمنت للاستثمار في أسهم القطاعات "سيكتور - متعدد الإصدارات".

المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والتزاماته طبقاً للمادة (183 مكرر 24) ووسائل الإتصال به:

الأستاذ / جمال الدهشان.

العنوان: الدور الثالث من البرج الشمالي - مبنى جاليريا 40 - إمتداد محور 26 يوليو - الشيخ زايد - 6 أكتوبر.

التليفون: 21295030

البريد الإلكتروني: gamal.dahshan@cicapital.com

➔ يلتزم مسئول الرقابة الداخلية للصندوق بما يلي:

1. الاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من إجراءات في شأن هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.
2. إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون وأي مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الإستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يقم مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

المستشار القانوني
23
وأمين سر مجلس الإدارة

محاسب قانوني
خيري ضراب
مراجع حسابات
س.م.م ٨٦٩٧

شركة سي آي أستس مانجمنت
ش.م.م
س.ت. ٢٠٣٢٨٣ جيزة
(1)
S.A.E
Com.Reg. 203283
Giza
CI Assets Management

2025

التزامات مدير الاستثمار:

➤ أولاً/ الالتزامات القانونية على مدير الاستثمار:

على مدير الاستثمار الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلي:

- التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- مراعاة الالتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
- الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة استثماراته.
- إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
- إخطار كل من الهيئة ولجنة الإشراف على الصندوق بأي تجاوز لحدود أو ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وإزالة أسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الاستثمار أن يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
- موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي.
- ان يقتصر التعامل مع البنوك الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري أو الجهة الرقابية المثيلة في حالة التعامل مع بنوك اجنبية خارج جمهورية مصر العربية.
- ان يقتصر الاستثمار على الأوراق والأدوات المالية التي توافق عليها الهيئة العامة للرقابة المالية مع الأخذ في الاعتبار ان يكون الحد الأدنى للتصنيف الائتماني لا تقل عن المقبول من الهيئة (BBB-) أو ما يعادلها.
- يلتزم بحد أدنى BBB- للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد ب (BBB-) وفقاً لقرار مجلس الإدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014 ، هذا وسوف تستثنى السندات الحكومية المصرية المقومة بالدولار الأمريكي من هذا الشرط.
- أن يعمل مدير الاستثمار على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة بهذه النشرة
- أن تكون قرارات الاستثمار متفقة مع ممارسات الاستثمار الحكيمة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
- الالتزام في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة ومراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لصالح حملة الوثائق.
- تمكين مراقب حسابات الصندوق من الإضطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمرة، كما يلتزم بموافاته بالبيانات والايضاحات التي يطلبها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبه لها.
- توزيع وتنويع الاستثمارات داخل الصندوق وذلك لتخفيض المخاطر وبما يكفل تحقيق الجدوى أو الأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.

المستشار القانوني
24
وأدين سر مجلس الإدارة

شركة سي أي أستس مانجمنت
ش.م.م
س.ت. ٢٠٣٢٨٣ جيزة (١)
S.A.E
Com.Reg. 203283
Giza
CI Assets Management

2025

- مراعاة مبادئ الأمانة والشفافية في تعاملاته بإسم الصندوق ولحسابه.
- موافاة الهيئة ببيانات كافية عن استثمارات الصندوق طبقاً لما تطلبه الهيئة.
- الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة ولجنة الإشراف على الصندوق وحملة الوثائق، كما يلتزم بأن يتيح بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الإفصاح عنها.
- الإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق وتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بالشركة.
- توفير المعلومات الكافية التي تمكن المستثمرين الجدد وحملة الوثائق من اتخاذ قرارهم الاستثماري.
- التزود بما يلزم من موارد واجراءات لتأمين ممارسة أفضل لنشاطه.
- تأمين منهج ملائم لايصال المعلومات ذات الفائدة لحملة الوثائق.
- الالتزام بتوفير المبالغ المطلوبة لسداد طلبات الاسترداد في حسابات الصندوق.
- وفي جميع الأحوال يلتزم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في إدارته لاستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء.

➤ ثانيا/ المحظورات القانونية على مدير الاستثمار:

- يحظر على مدير الاستثمار اتخاذ أي إجراء أو إبرام أي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته أو مصلحة أي صندوق آخر يديره أو مصلحة المساهمين في الصندوق أو المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية.
- البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له إيداع أموال الاكتتاب في أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري وتحصيل عوائدها.
- شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.
- استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
- استثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة.
- استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره، إلا في حالة صناديق أسواق النقد.
- تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون إفصاح مسبق للجنة الإشراف على الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
- التعامل على وثائق استثمار الصندوق إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.



- القيام بأية أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصروفات أو الأتعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديره أو العاملين لديه.
- طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها بالبند 24 في هذه النشرة.
- نشر بيانات، أو معلومات غير صحيحة، أو غير كاملة، أو غير مدققة، أو حجب معلومات، أو بيانات جوهرية.
- وفي جميع الأحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأي من الأعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق القيام بها أو التي يترتب عليها الإخلال باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق.

➤ سلطات مدير الاستثمار:

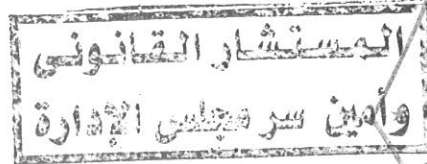
- توقيع العقود بالنيابة عن الصندوق تحقيقاً لمصلحة الصندوق والسياسة الاستثمارية الواردة بهذه النشرة على سبيل المثال وليس الحصر عقد أمناء الحفظ وعقود التسويق.
- إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.
- ربط وفك الودائع البنكية وفتح وإقفال الحسابات بإسم الصندوق لدى البنوك على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة منه.
- يجوز لمدير الاستثمار شراء وبيع السندات وأذون الخزانة والأوراق المالية الأخرى المتداولة أو المصدرة في مصر أو الخارج المقيدة عدا الأسهم ويتم الاستثمار فيها بإسم الصندوق بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.
- يجوز لمدير الاستثمار القيام بأعمال تحصيل قيمة الكوبونات المستحقة لحساب الصندوق وذلك لإعادة استثمارها مرة أخرى لحساب الصندوق في إطار سياسته الاستثمارية.
- إجراء كافة أنواع التصرفات المتعلقة باستثمارات الصندوق وبما يتفق مع اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992.
- يجوز لمدير الاستثمار الاقتراض لمواجهة الاسترداد اليومية طبقاً للمادة (160) من اللائحة التنفيذية وفقاً للضوابط التالية:
 - ألا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهراً.
 - ألا يتجاوز مبلغ القرض 10 % من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
 - ان يتم بذل عناية الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.

وكذا متى توافرت الشروط التالية:

- بعد استخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الاسترداد.
- انخفاض تكلفة الاقتراض عن تكلفة تسهيل استثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الاستثمار ويتم الموافقة عليه من لجنة الإشراف على الصندوق.
- يتم الاقتراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.

➤ تعامل مدير الاستثمار والعاملين لديه على وثائق الصندوق:

- وفقاً للمادة 183 مكرر 21 يجوز لمدير الاستثمار أن يستثمر في وثائق استثمار الصندوق عند طرحها للاكتتاب، على أن يكون ذلك لحسابه الخاص وأن يلتزم ببيع هذه الوثائق المكتتب فيها وفقاً للضوابط التالية:



- 1- تجنب أي تعارض في المصالح عند التعامل على هذه الوثائق.
 - 2- عدم التعامل على الوثائق التي قد توافرت لديه معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق.
 - 3- امساك سجل خاص لتعامل العاملين لديه على الوثائق من قبل المراقب الداخلي للشركة.
- في ضوء ما يجيزه وينظمه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 فيحق لمدير الاستثمار أو المديرين أو العاملين لديه التعامل على وثائق الصندوق بعد طرحه على أن يتم الالتزام بالحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق مسبقاً والتقدم للهيئة للحصول على موافقتها مع الالتزام بكافة الضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة المشار إليه.

البند الخامس عشر: شركة خدمات الإدارة

إسم الشركة:

شركة فندداتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش.م.م.

الشكل القانوني:

شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية.

رقم الترخيص وتاريخه:

رقم (605) بتاريخ 2010/09/30.

تاريخ التعاقد:

16/ 03/ 2025 ويسري التعاقد اعتباراً من تاريخ الترخيص للصندوق.

التأشير بالسجل التجاري:

سجل تجاري رقم 203445

أسماء مساهمي الشركة والنسبة التي يمتلكها كل منهم: -

أ/ مصطفى رفعت مصطفى القطب	99.8%
أ/ أيمن أحمد توفيق عبد الحميد	0.1%
أ/ دعاء أحمد توفيق عبد الحميد	0.1%

ويتكون مجلس إدارتها من:

أ/ مصطفى رفعت مصطفى القطب	رئيس مجلس الإدارة
أ/ رامي أحمد توفيق عبد الحميد	العضو المنتدب
أ/ أيمن أحمد توفيق عبد الحميد	عضو مجلس إدارة
أ/ دعاء أحمد توفيق عبد الحميد	عضو مجلس إدارة
أ/ شريف محمد أدهم	عضو مجلس إدارة
أ/ عبد الكريم ابو النصر عبد اللطيف	عضو مجلس إدارة

الإفصاح عن مدى إستقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة: -

يقر كل من الجهة المؤسسة للصندوق / مدير الإستثمار وكذا لجنة الاشراف المسئولة عن تعيينهم بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والجهة المؤسسة / مدير الإستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009، مع الالتزام بالتوافق وتلك المعايير طوال فترة التعاقد.

التزامات شركة خدمات الإدارة:

- 1- إعداد القوائم المالية للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ويتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب للحسابات يتم اختياره من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض لدى الهيئة على أن يكون مستقل عن مدير الإستثمار وأى من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق.
- 2- إعداد وحفظ سجل آلى بحاملى الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- 3- الالتزام بكافة الاعمال والالتزامات الخاصة بشركات خدمات الاداره المدرجه بموجب قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحه التنفيذيه وكافه تعديلاتها.
- 4- متابعة عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع الصندوق المفتوح.
- 5- تسجيل اصدار واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة.
- 6- إرسال التقارير وبيانات ملكية الوثائق لحملة الوثائق الى مدير الاستثمار.
- 7- الالتزام باخطار مدير الاستثمار بحمله الوثائق التي يتجاوز ما يملكه كل منهم من وثائق الاستثمار التي يصدرها صندوق بنسبه 5% من اجمالي الوثائق القائم.
- 8- الالتزام باخطار مدير الاستثمار بعدد الوثائق في نهايه كل يوم عمل مصري.
- 9- الالتزام بحساب صافي قيمه القيمه الصافيه لاصول الصندوق يوميا.
- 10- الالتزام بالتأكد من تحصيل توزيعات ارباح الاوراق الماليه التي يساهم فيها الصندوق واطار تقارير دوريه بذلك.
- 11- وفي جميع الاحوال تلتزم الشركه بذل عنايه الرجل الحريص في القيام باعمالها وخاصه عند تقييمها لاصول والتزامات الصندوق وحساب سائق قيمه الوثائق.

كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:

- 1- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الإسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
- 2- تاريخ القيد في السجل الآلى.
- 3- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
- 4- بيان عمليات الإكتتاب / الشراء والإسترداد الخاصة بوثائق الصندوق.
- 5- عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير إستثمار الصندوق.
- 6- كما تلتزم شركة خدمات الإدارة بكافة عمليات الإفصاح الواردة بالبند (8) في هذه النشرة.
- 7- وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة بذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق مع مراعاة ما ورد بنص المادة 167 من اللائحة التنفيذية ومراعاة مصالح حملة الوثائق وبصفة خاصة المواد 170 و173 من اللائحة التنفيذية.

البند السادس عشر: الاكتتاب في الوثائق

نوع الطرح:

اكتتاب عام (المصريين و/ أو الأجانب) سواء كانوا أشخاص طبيعيين/إعتباريين طبقاً للشروط المحددة من الهيئة.

حجم الصندوق الأولي المستهدف عند الاكتتاب:

يبلغ حجم الصندوق المستهدف 1 مليون دولار أمريكي عند التأسيس – مقسمة على 100 ألف وثيقة – القيمة الاسمية للوثيقة 10 دولار أمريكي – قابل للزيادة مع مراعاة الالتزام بأحكام المادة 147 من اللائحة التنفيذية وقرار الهيئة رقم 156 لسنة 2021، وكذلك الضوابط الموضوعية من قبل الهيئة في هذا الشأن.

وتقوم الجهة المؤسسة بالاكتتاب في عدد ألفان وثيقة بأجمالي مبلغ 20 ألف دولار أمريكي ويتم طرح باقي الوثائق والبالغ عددها 98 ألف وثيقة للاكتتاب العام بقيمة اجمالية 980 ألف دولار أمريكي.

في حالة زيادة طلبات الاكتتاب عن حجم الصندوق المستهدف ستقوم الجهة المؤسسة بزيادة المبلغ المجنب بقيمة 2% من حجم الصندوق بحد أقصى ما يعادل 5 مليون جنيه بما يسمح بتلقي كافة طلبات الاكتتاب المقدمة للصندوق.

الجهات متلقية الإكتتاب:

يتم الإكتتاب في وثائق الإستثمار من خلال الجهات المحددة بالبند (الثاني عشر) من هذه النشرة والخاص بالجهات المتلقية لطلبات الأكتتاب وهي كالتالي:

أولاً / البنوك

1- بنك القاهرة وفروعه المنتشرة في داخل جمهورية مصر العربية.

ثانياً / شركات السمسرة المرخص لها من الهيئة.

1- شركة سي آى كابيتال للوساطة في السندات وفروعا.

2- شركة اتش سي لنداول الأوراق المالية.

الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب في الصندوق:

الحد الأدنى للاكتتاب 1 وثيقة (وثيقة واحدة)، ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق، ويتم التعامل مع الصندوق بيعاً وشراءً بوثيقة واحدة بعد إتمام عملية الاكتتاب.

كيفية الوفاء بالقيمة البيعية:

يجب على كل مكتب/مشتري أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة بالكامل نقداً بنفس عملة الصندوق فور التقدم للاكتتاب أو الشراء.

المدة المحددة لتلقي الإكتتاب:

يتم فتح باب الاكتتاب في وثائق الصندوق اعتباراً من الثلاثاء الموافق 27 مايو 2025 لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز شهرين تنتهي في تاريخ 26 يوليو 2025 ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مرور خمسة أيام من تاريخ فتح باب الاكتتاب في حالة تغطية جميع الوثائق المطروحة.

الحقوق التي تخولها الوثيقة:

تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشترك حمله الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الامر فيما يتعلق بصافي اصول الصندوق عند التصفية.

سند الاكتتاب في الصندوق:

يتم الإكتتاب بموجب مستخرج الكتروني لشهادة اكتتاب متضمنة:

اسم الصندوق مصدر الوثيقة.

رقم وتاريخ الترخيص بمزاولة النشاط.



- اسم الجهة التي تلقت قيمة الاكتتاب.
- اسم المكتتب وعنوانه وجنسيته وتاريخ الاكتتاب ورقم تحقيق الشخصية للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري أو سند الانشاء للشخص الاعتباري بحسب الأحوال.
- إجمالي قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب.
- قيمة وعدد الوثائق المكتتب فيها بالحروف والأرقام.
- مدي رغبة المكتتب/المشتري في الترشح لمنصب ممثل أو / نائب ممثل جماعة حملة الوثائق.
- إقرار ان المستثمر (المكتتب/المشتري) اطلع على نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

تغطيه الاكتتاب:

- في حالة انتهاء المدة المحددة للاكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الإشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها أن تقرر الاكتفاء بما تم تغطيته على ألا يقل عن 50% من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وإلا اعتبر الاكتتاب لا غيا، وتلتزم الجهة متلقية الاكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الاكتتابات.
- وإذا زادت طلبات الاكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة، جاز لمدير الاستثمار تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بما يستوعب طلبات الاكتتاب الزائدة بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراعاة النسبة بين المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة للصندوق والأموال المستثمرة وفقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة رقم 156 لسنة 2021.
- فإذا ترتب على هذا التعديل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد استثمارها في الصندوق، يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين .
- ويتم الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الاكتتاب.

البند السابع عشر: أمين الحفظ

إسم أمين الحفظ:

بنك القاهرة.

الشكل القانوني:

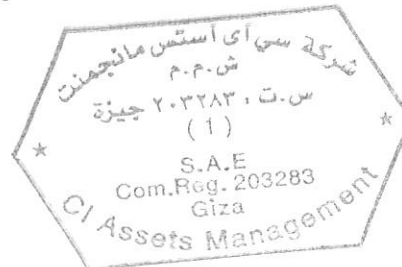
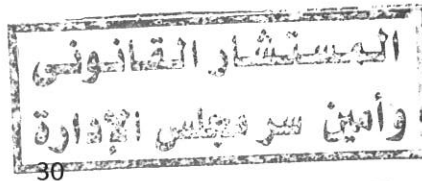
شركة مساهمة مصرية.

رقم السجل التجاري:

80058 مكتب سجل تجاري القاهرة.

تاريخ التعاقد:

2025/03/23.



9- تعديل مواعيد إسترداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في هذه النشرة.
 وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (1، 6، 7، 8، 9) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة، وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

- كما تختص الجماعة بالإختصاصات المقررة للجمعية العامة للصندوق - تنفيذاً لقرار مجلس إدارة الهيئة (171) لسنة 2019

- المشار إليها بالمادة 162 من اللائحة التنفيذية ومن بينها:

1- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقب حسابات الصندوق

2- التصديق على قواعد توزيع أرباح الصندوق وتشكيل لجنة اشراف عليه.

3- التصديق على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته.

البند التاسع عشر: شراء وإسترداد الوثائق

شراء الوثائق اليومي:

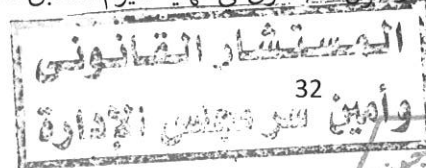
■ يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة طوال أيام العمل خلال الأسبوع حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً لدى جهات تلقي الشراء والاسترداد، ويتم سداد المبلغ المراد استثماره في الصندوق مع طلب الشراء، وترحل كافة الطلبات المقدمة بعد ذلك لليوم التالي له.

- تحدد قيمة الوثائق المطلوب شرائها المقدمة حتى الساعة 12 ظهراً على أساس قيمة الوثيقة المعلنة في ذات يوم تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية اليوم السابق لتقديم طلب الشراء وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري في هذه النشرة والتي يتم الإعلان عنها يومياً بفروع البنك/ وتحدد قيمة الوثائق المرحلة لليوم التالي على أساس القيمة المعلنة في يوم الترحيل والمحتسبة على أساس اقفال يوم تقديم الطلب.
- يتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفتری لعدد الوثائق المشتراه في سجل حملة الوثائق لدى شركه خدمات الإدارة.
- يكون للصندوق حق إصدار وثائق استثمار جديدة مع مراعاة أحكام المادة (147) من اللائحة التنفيذية وضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق.
- لا توجد عمولة الإكتتاب/ الشراء في الوثائق.

إسترداد الوثائق اليومي:

■ يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانوناً تقديم طلب إسترداد بعض أو كل قيمه وثائق الاستثمار خلال ساعات العمل الرسمي حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً (فيما عدا شهر رمضان سيتم الإعلان عن المواعيد في حينه) في كل يوم من أيام العمل المصرفي لدى الجهة المؤسسة، وترحل كافة الطلبات المقدمة بعد ذلك لليوم التالي له.

تحدد قيمة الوثائق المطلوب إستردادها المقدمة حتى الساعة 12 ظهراً على أساس قيمة الوثيقة المعلنة في ذات يوم تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية اليوم السابق لتقديم طلب الإسترداد وفقاً للمعادلة



2025

- المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى فى هذه النشرة والتي يتم الإعلان عنها يوميا بفروع البنك، وتحدد قيمة الوثائق المرحلة لليوم التالي على أساس القيمة المعلنة في يوم الترحيل والمحسبة على أساس اقفال يوم تقديم الطلب.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها وخصم قيمتها من صافي أصول الصندوق في ذات يوم تقديم الطلب.
 - لايجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائدهم بالمخالفة لشروط الإصدار ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق واحكام المادة (158) من اللائحة التنفيذية.
 - يتم استرداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المسترده في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.
 - لا توجد عمولة في الاسترداد للوثائق.

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:

طبقا لأحكام المادة (159) يجوز للجنة الإشراف على الصندوق -بناءً على اقتراح مدير الاستثمار -وذلك في الظروف الإستثنائية أن يقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتا وفقا للشروط تحددها نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، ولا يكون القرار نافذا إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الاسترداد للحالة الإستثنائية التي تبرره.

وتعد الحالات التالية ظروفًا استثنائية:

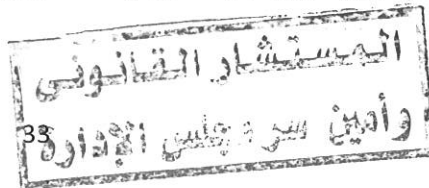
1. تزامن طلبات الاسترداد من الصندوق وبلوغها حدًا كبيرًا يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لها.
 2. عجز مدير الاستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادتها.
 3. حالات القوة القاهرة.
- ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.
- ويلتزم مدير الاستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلان المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد.

البند العشرون: الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد

يحظر على الصندوق الإقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية: -

- ألا تزيد مدة القرض على إثني عشر شهراً.
- ألا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض .
- ان يتم بذل عناية الرجل الحريص بالإقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.
- يقدم مدير الإستثمار دراسة فنية للجنة الإشراف على الصندوق عن مبررات الإقتراض مقارنة بتكلفة تسهيل أي من إستثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة أخرى لإتخاذ القرار وفقاً لأحكام المادة (12/163) من اللائحة التنفيذية.



2025



البند الحادي والعشرون: التقييم الدوري

يستثمر الصندوق أمواله في أدوات ذات عائد ثابت أو متغير، ويجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقييم هذه الأدوات العائد اليومي المحتسب لتلك الأدوات المالية كل حسب نوعه بصرف النظر عن القيمة الإسمية لتلك الأدوات أو سعر التكلفة، وتلتزم شركة خدمات الادارة باحتساب قيمة الوثيقة بمراعاة الضوابط الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 130 لسنة 2014 بشأن تقييم شركات خدمات الادارة لصافي أصول الصندوق و تحدد قيمة الوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق و ذلك على النحو التالي (اجمالي أصول الصندوق مطروحا منه اجمالي الالتزامات) مقسوما على (عدد وثائق الاستثمار القائمة) وذلك على النحو التالي:

أ- إجمالي القيم التالية:-

- 1- إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
- 2- إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
- 3- قيمة أذون الخزانه مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
- 4- قيمة شهادات الإدخار البنكية – بعد السماح بذلك الإستثمار من قبل البنك المركزي المصري-مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر كوبون أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.
- 5- قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقاً لسعر الإقفال يوم الشراء (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم، ويتم تسعير السندات الحكومية وفقاً لتبويب هذا الاستثمار حيث تطلب المعايير التفرقة بين الاستثمار بغرض الاحتفاظ والاستثمار بغرض المتاجرة.
- 6- قيمة السندات والأوراق التجارية التي تصدرها الشركات مقيمة طبقاً لسعر الإقفال يوم الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم. ويتم تسعير السندات والأوراق التجارية وفقاً لتبويب هذا الاستثمار حيث تطلب المعايير التفرقة بين الاستثمار بغرض الاحتفاظ والاستثمار بغرض المتاجرة.
- 8- قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- 9- قيمة وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الأخرى النقدية مقيمة على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.
- 10- صافي قيمة عمليات البيع التي تمت ولم يتم تسويتها بعد.

ب- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:-

- 1- إجمالي الإلتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
- 2- حسابات البنوك الدائنة والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة الناتجة عن توقف مصدر السندات او الاوراق التجارية المستثمر فيها عن السداد أو أي التزام اخر محتمل بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والارصدة الخاصة بعمليات الشراء التي تمت بعد الساعة 12 ظهراً، ويقر بصحتها مراقب الحسابات.



3- نصيب الفترة من كافة الاعتاب المشار اليها بالبند 26 من هذه النشرة.

4- صافي قيمة عمليات الشراء التي تمت ولم يتم تسويتها بعد.

ج الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصري بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبة) للجهة المؤسسة.

سياسة إهلاك الأصول:

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة إهلاكية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً خلال السنة المالية الأولى للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

البند الثاني والعشرون: ارباح الصندوق والتوزيعات

أرباح الصندوق:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الأخص الإيرادات التالية:

أولاً: كيفية التوصل لأرباح الصندوق من واقع مراحل وعناصر قائمة الدخل:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الأخص الإيرادات التالية:

- 1- التوزيعات المحصلة والمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
- 2- العوائد المحصلة والعوائد المستحقة غير المحصلة عن الفترة.
- 3- الأرباح الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية المصرح بالاستثمار فيها ووثائق استثمار الصناديق النقدية الأخرى .
- 4- الأرباح الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق استثمار الصناديق النقدية الأخرى.

يخصم من ذلك :

- 1- مصروفات الدعاية والإعلان والنشر.
- 2- الأعباء المالية التي يتحملها الصندوق وفق البند 26 من النشرة.
- 3- المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة التزام حال ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها.
- 4- الخسائر الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع الأوراق المالية المصرح بالاستثمار فيها.
- 5- الخسائر الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية.

توزيع الارباح:

لا يقوم الصندوق بأي توزيعات من العائد المحقق حيث إن عائد الوثيقة يومي تراكمي يتم إضافته على قيمة الوثيقة ويتم الحصول على أي قدر من الأرباح عن طريق الإسترداد اليومي.

المستشار القانوني
وأدين بسر 35 مجلس الإدارة

شركة سي أي أسست
ش.م.م
س.ت. ٢٠٣٢٨٣
جيزة (1)
S.A.E
Com.Reg. 203233
Giza
CI Assets Management

2025

البند الثالث والعشرون: وسائل تجنب تعارض المصالح

- تلتزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 وعلى الأخص الواردة بالمادة (172) وكذا الأعمال المحظور على مدير الإستثمار القيام بها الواردة بالمادة (183 مكرر 20) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند (الرابع عشر) من هذه النشرة، وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018.

على النحو التالي:-

- تقوم شركة "سي آي استس مانجمنت" بالتعامل مع الأطراف ذوي العلاقة:- شركة "سي اي كابيتال" وشركاتها التابعة بالإضافة للبنوك (بنك مصر) وشركاته التابعة، وذلك بمراعاة مصلحة الصندوق وتجنب تعارض المصالح وفقاً لأحكام المادة 183 مكرر 20 من اللائحة التنفيذية.
- يلتزم مدير الإستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الإستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الإستثمارية لحملة الوثائق.
- يقوم مدير الاستثمار بإجراء عمليات تداول باسم ولصالح الصندوق لدى شركات أخرى تابعة له أو للجهة المؤسسة منها على سبيل المثال شركة التجاري الدولي للسمسرة وشركة مصر كابيتال للوساطة في السندات، وغيرها من شركات أخرى تابعة له أو تابعة للجهة المؤسسة وهي أطراف مرتبطة به علماً بأن جميع هذه المعاملات تتم وفقاً لنفس الشروط والأحكام المنظمة لتعاملات الصندوق لدى شركات التداول المختلفة بالسوق، وسيتم الإفصاح عن تلك التعاملات وحجمها بالقوائم المالية للصندوق.
- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من جماعة حملة الوثائق لأي من أعضاء لجنة الاشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الإستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفته الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.
- الإلتزام بالإفصاحات المشار إليها بالبند (8) من هذه النشرة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات.
- لا يجوز لمدير الإستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصندوق إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمه قرارها رقم (69) لسنة 2014 بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توافرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنه في السوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق.

المستشار القانوني
وأبيل
36

محاسب قانوني
خبير ضرائب
مراجع حسابات
ش.م.م ٢٠١٩

شركة سي آي استس مانجمنت
ش.م.م
س.ت. ٢٠٣٢٨٣، جيزة
(1)
S.A.E
Com.Reg. 203283
Giza
CI Assets Management

2025

- سوف يقوم مدير الاستثمار او العاملين لديه او شركة خدمات الإدارة او العاملين لديها او المديرين او العاملين لدى كل منهم عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتتب فيها عند تأسيس الصندوق او المشتراه بالافصح المسبق بفترتين استرداد على الأقل للجهة متلقية طلبات الاترداد على ان يتم تنفيذ طلب الاترداد بذات الشروط الوارده بنشرة الاكتتاب.
- الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الاطراف المرتبطة من التصويت - ويعكس تقرير لجنة الإشراف على الصندوق والقوائم المالية إفصاح كامل عن تلك التعاملات، على أن يلتزم مدير الإستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الإستثمارية لحملة الوثائق.
- مراعاة الضوابط الصادرة عن الهيئة بشأن تمثيل مدير الإستثمار باعتباره مؤسس الصندوق في لجنة الاشراف على الصندوق مع عدم الاشتراك بالمناقشة والتصويت على القرارات المتعلقة بمدير الإستثمار.

البند الرابع والعشرون: إنقضاء الصندوق والتصفية

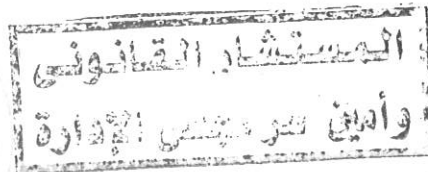
- طبقاً للمادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا إنتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي تأسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.
- ولا يجوز تصفية او مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج التصفية أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له
- وفي هذه الاحوال يجوز للجهة المؤسسة السير في اجراءات انهاء الصندوق وذلك بإرسال إشعار لحملة الوثائق، وفي جميع الاحوال لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة وذلك بعد التثبت من أن الصندوق أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته.
- وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته ويوزع باقى ناتج هذه التصفية بعد اعتمادها من مراقب حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم الى اجمالي الوثائق المصدرة من الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ الاشعار.
- وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في هذه النشرة.



البند الخامس والعشرون: الأعباء المالية

أتعاب مدير الاستثمار:

يستحق لشركة سي آي أستس مانجمنت ش.م.م أتعاب إدارة بواقع 0.50% (خمس في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق مقابل قيامه بكافة الإلتزامات الواردة بهذه النشرة وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً وتُدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.



أتعاب جهات تأسيس الصندوق:

تتقاضى الجهة المؤسسة عمولات ادارية بواقع 0.25% سنوياً (اثنان ونصف في الألف) من صافي أصول الصندوق مقابل قيامها بكافة الإلتزامات الواردة بهذه النشرة وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً وتُدفع في آخر كل شهر على أن يتم إعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

أتعاب شركة خدمات الإدارة:

- تتقاضى شركة خدمات الادارة عمولة بواقع 0.1% واحد في الالف سنويا من صافي أصول الصندوق بحد ادني 55.000 جم سنوياً وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتُدفع كل ثلاثة أشهر على ان يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية تتضمن كافة أعمال خدمات الإدارة.
- بالنسبة لمصاريف البريد تطبق الأسعار السارية من قبل الهيئة القومية للبريد وقت الارسال مقابل مطالبة تصدر من شركة خدمات الإدارة بالتكلفة الفعلية مضاف إليها 15%.
- تستحق شركة خدمات الإدارة زيادة سنوية تعتمد على معدل التضخم المعلن من البنك المركزي بحد أقصى 10% على كافة الأتعاب وذلك بعد موافقة لجنة الاشراف عليها، وفي حالة الزيادة عن 10% يتعين الرجوع الى حملة الوثائق.

أتعاب الجهات متلقية طلبات الشراء والإسترداد:

- تتقاضى هذه الجهات مجتمعين أتعاب بواقع 0.25% (أثنين ونصف في الألف) سنوياً بحد أقصى من صافي قيمة الوثائق المكتتب بها من خلال كل جهة متعاقد معها مقابل تقديم خدمات تلقي الإكتتاب والشراء والإسترداد وترويج وثائق الصندوق. وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتُدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

عمولة الحفظ:

- يتقاضى بنك القاهرة "أمين حفظ الصندوق" أتعاب بواقع:

البند	الأتعاب بالدولار الأمريكي
عمولة أمين حفظ الأوراق المالية	1000/3 ثلاثة في الألف من القيمة الاسمية/السوقية لمحفظه الأوراق المالية في نهاية الشهر (ايهما اعلي) و(بحد ادني 5 دولار شهرياً)
عمولة تسوية بيع/شراء أوراق مالية	1000/0.25 ربع في الالف (بحد أدني 50 دولار وحد أقصى 1000 دولار عن العملية)
عمولة تحويل واستلام أوراق مالية	1:1000 واحد في الالف بحد ادني 100 دولار.
عمولة استلام محفظة	مجانا
عمولة تحصيل كوبونات	50 دولار بحد أقصى 250 دولار من قيمة الكوبونات على كل تحصيل كوبون

مصرفات أخرى:

- في حالة تعاقد الصندوق مع أي من الجهات التسويقية الأخرى، يسدد العميل مباشرةً عند الإكتتاب / الشراء العمولات المفروضة من تلك الجهة على ألا يتحمل الصندوق أية مبالغ مقابل ذلك، بحيث يوقع العميل على قبوله سداد هذه العمولة وتخصم من المبلغ المسدد من العميل قبل تنفيذ عملية الإكتتاب / الشراء في الصندوق.

- يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما فيها القوائم المالية السنوية للصندوق والتي حددت بمبلغ 50,000 جنيه مصري فقط لا غير.
 - يتحمل الصندوق أتعاب المستشار الضريبي بمبلغ بما يوازي 19.000 جم (تسعة عشر ألف جنيه مصري) سنوياً بالإضافة لضريبة القيمة المضافة وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً، كما يتحمل الصندوق ما يعادل 25000 جنيه مصري بحد أقصى نظير أتعاب الفحص الضريبي ويتم اعتماد هذه المبالغ من مراقب الحسابات في المراجعة الدورية ويتم التعاقد عليها بمعرفة لجنة الإشراف حين الحاجة إليها.
 - أتعاب لجنة الإشراف 20,000 جنيه مصري لكل عضو بحد أقصى.
 - أتعاب ممثل جماعة حملة الوثائق 5000 جنيه مصري سنوياً.
 - عمولات السمسرة ومصرفيات تداول الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها وأى رسوم أو مصروفات أو ضرائب تفرضها الجهات السيادية والرقابية والادارية.
 - يتحمل الصندوق مصاريف إدارية (ومن بينها مصاريف الدعاية والإعلان) على ألا يزيد ذلك عن 0.1 % سنوياً من صافي أصول الصندوق والتي يتم سدادها مقبل فواتير فعلية معتمدة من مراقب الحسابات.
 - يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس التي يتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على الا تزيد عن نسبة 2% من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.
 - يتحمل الصندوق أى رسوم، أو مصروفات سيادية، أو رقابية، أو ضرائب، أو ما في حكمهم يتم فرضها على الصندوق.
- وبذلك يبلغ اجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 254.000 جنيه مصري سنوياً بالإضافة إلى نسبة 0.95% سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق بالإضافة إلى العمولة المستحقة لأمين الحفظ ومصاريف التأسيس وأي أعباء مالية أخرى متغيرة تم الإفصاح عنها.

البند السادس والعشرون: الاقتراض بضمان الوثائق

يجوز لحملة وثائق الصندوق الاقتراض بضمان الوثائق من البنوك التي تم الإكتتاب / الشراء من خلالها "طبقاً للنظم المعمول بها في هذا الشأن".

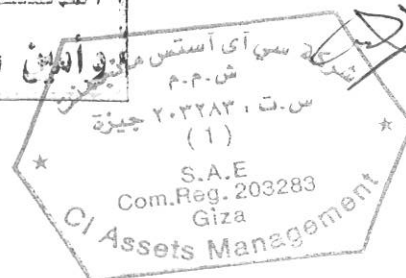
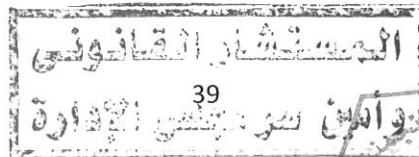
البند السابع والعشرون: أسماء وعناوين مسئولى الإتصال

شركة سي آي أستس مانجمنت ش.م.م (الجهة المؤسسة/ مدير الاستثمار).

الأستاذ/ نير عز الدين
التليفون: 0221295020

العنوان: مبنى جالريا 40 - محور 26 يوليو - الشيخ زايد - محافظة الجيزة.

٤٦١٦



2025

البند الثامن والعشرون: اقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

تم اعداد هذه النشرة المتعلقة بالإكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار شركة سي آى أستس مانجمنت النقدي للسيولة بالدولار الأمريكي ذو العائد اليومي التراكمي بمعرفة شركة سي آى أستس مانجمنت ش.م.م (الجهة المؤسسة/مدير الاستثمار) وقد تم بذل أقصى درجات العناية للتأكد من أن المعلومات الواردة بهذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع مبادئ وأسس الإكتتاب العام الصادرة عن الهيئة. يجب على المستثمرين المتوقعين في هذا الإكتتاب القيام بدراسة شاملة للمخاطر التي قد يتعرضون لها من الاستثمار في الوثائق المعروضة والعلم بأن الاستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكسب دون أدنى مسؤولية على الجهة المؤسسة / مدير الاستثمار.

شركة سي آى أستس مانجمنت ش.م.م
(الجهة المؤسسة)
الأستاذ/ محمد مصطفى جاد
الصفة: عضو مستقل بلجنة الاشراف على الصندوق

التوقيع:

شركة سي آى أستس مانجمنت ش.م.م
(مدير الاستثمار)
د/ عمرو أبو العين
الصفة: الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

التوقيع:

البند التاسع والعشرون: إقرار مراقب الحسابات

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب عن صندوق استثمار شركة سي آى أستس مانجمنت النقدي للسيولة بالدولار الأمريكي ذو العائد اليومي التراكمي وأشهد أنها تتمشى مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وكتيبات التعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الشركة ومدير الإستثمار وقد أعطيت هذه شهادة مني بذلك.

مراقب الحسابات:

الأستاذ / عبده مصطفى شهدي

مسجل بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم 386

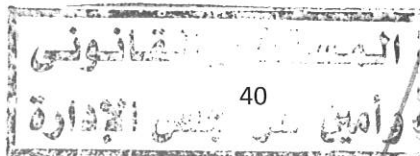
العنوان: مساكن شيراتون عمارات البستان - رقم 5

التوقيع:

التاريخ:

البند الثلاثون: إقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب عن صندوق استثمار شركة سي آى أستس مانجمنت النقدي للسيولة بالدولار الأمريكي ذو العائد اليومي التراكمي وأشهد أنها تتمشى مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاته وكتيبات التعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الشركة ومدير الإستثمار وقد أعطيت هذه شهادة منا بذلك.



المستشار القانوني:

الأستاذ: محمود احمد ابوبكر

الجهة: سى آى كاييتال القابضة

التوقيع: محمد ابوبكر

التاريخ:



هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متمشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتم إعتماها برقم (966) بتاريخ 2025/05/18، علماً بأن إعتما الهيئة للنشرة ليس إعتما للجدوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة. حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملأها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة، ويتحمل كل من الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقب الحسابات والمستشار القانوني المسؤولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علماً بأن الإستثمار في هذه الوثائق هو مسؤولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.

